

الملف

لا شك أن الطلاق يحمل في طياته الكثير من الضرر على طرفي العلاقة الزوجية وأبنائهما، ما يشنت شمل الأسر دون مبررات واقعية في بعض الأحيان. وأبرزها الطلاق المزاجي لأسباب واهية. والواقع أن قانون الأحوال الشخصية السابق لم يكن يتصدى لها حتى أصبح البعض يصفه بأنه «يتساهل مع الطلاق» كونه يتعامل معه كأنه أمر واقع ومحتوم على حد القول، فتحصل عليه المرأة سواء أثبتت الضرر الواقع عليها أو لم تثبته وتحمل الأسرة أعباءه، ويبقى الأطفال الضحية الأكبر تضرراً منه، وذلك حتى صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية والذي تضمن تعديلات مهمة

الطلاق
أسباب واهية تقطع

قانونيون: تعديل
«الأحوال الشخصية»
يسهم في انخفاض
معدل الحالات 50 %



ضرار الفلاسي



ناعمة المنصوري



هدية حماد

قال ضرار بالهول الفلاسي، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل والسكان والموارد البشرية للمجلس الوطني الاتحادي: «منذ قيام اتحاد دولة الإمارات، حرص المشرع الإماراتي، على أن يكون القانون حامياً لأبناء الوطن من دون تمييز، ويؤمن الطمأنينة والسعادة لكل أفراد المجتمع»، مضيفاً: «جاءت تعديلات المادة 118 والخاصة

برفض دعوى الطلاق في حال عدم ثبوت الضرر، حرصاً على حماية الأسرة، واستمرارها وزيادة الترابط الأسري، وحماية حقوق المرأة والرجل والطفل بالدرجة الأولى في حالات النزاع والطلاق». وتابع: «لو نظرنا إلى التعديلات بإمعان نلاحظ أن مشروع القانون أوضح الحقوق والواجبات الزوجية المتبادلة، وحقوق المحضون، حيث إن الإمارات حرصت على كيان الأسرة، وأولت استقرارها اهتماماً خاصاً، إيماناً بأهمية الأسرة في بناء مجتمع متفهم مواكب للمتغيرات، حيث يقف القانون في الدرجة الأولى في مصلحة المحضون، ويراعي تنشئته تنشئة سليمة ضمن بيئة إيجابية». وبين أن مواد القانون تؤكد أيضاً على حق المرأة بالخروج من بيتها في حال العمل أو الضرورة، وأن على القاضي مراعاة مصلحة الأسرة في ذلك، كما أولت مواد القانون أهمية محاولة التوفيق بين الزوجين في حالات الشقاق، والدور الذي تلعبه لجان التوجيه الأسري قبل الطلاق.

حقوق وواجبات

وأكدت ناعمة المنصوري عضو لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس الوطني الاتحادي أن التعديلات التي طرأت على القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية تساهم في استقرار الأسرة الإماراتية وضبط الحقوق والواجبات بين الزوج والزوجة، إضافة إلى مراعاة التنشئة الاجتماعية السليمة للأطفال. وأضافت أن التعديلات من شأنها أن تحد من ارتفاع حالات الطلاق في المجتمع بشكل ملحوظ، مشيرة إلى أن القانون يراعي الظروف المعاصرة التي تعيشها الأسرة بكل تغيراتها وفقاً للشريعة الإسلامية بالإضافة إلى أن القانون تمكن من سد الثغرات الموجودة في السابق التي كانت سبباً في ارتفاع حالات الطلاق. وأشارت إلى أن القانون منح حقوقاً جديدة للمرأة ومساحة أكبر من الحرية في مزاولتها لنشاطها التجاري والعمل بحيث يكون دورها مسانداً للزوج في الأمور المالية التي تخص الأسرة، لافتة إلى أن القانون أرجع وقوع ضرر على الأسرة والمنزل من حيث تقصير الزوجة تجاه بيتها، إلى

سلطة تقدير القاضي.

سقوط النفقة

وأوضح المستشار إبراهيم التميمي أن تعديلات قانون الأحوال الشخصية شملت مواضيع مهمة من حيث السماح للمرأة بأن تعمل بدون موافقة زوجها في حال رفضه، كما حددت حالات لسقوط نفقة الزوجة بأسباب سائغة تضمنت مواضيع حياتية واقعية تحدث بين الأزواج مثل منع نفسها من الزوج أو امتناعها عن الانتقال إلى بيت الزوجية دون عذر شرعي أو منع الزوج من الدخول إلى بيت الزوجية أو الامتناع عن السفر معه، أو الرجوع إلى بيت الزوجية.

10 أسباب رئيسية للطلاق

تعدد أسباب الطلاق، وقد يكون السبب من الزوج أو الزوجة، أو منهما، ولكن في النهاية يترك الطلاق العديد من الآثار السلبية على المجتمع والعائلة وخاصة الأبناء، حيث يتسبب في العديد من المشاكل النفسية، والصحية لهم.



1

عدم إنفاق الزوج على زوجته وأسرته بقصد أو بعجز منه

2

تدخلات الأهل في حياة الزوجين والتأثير السلبي عليها

3

عدم إدراك الأزواج قيمة الليثاق الغليظ الذي يجمعهم

4

الخيانة الزوجية وإدمان «الإنترنت»

5

ضعف الوازع الديني وتقدير الطرفين في واجباتهما

6

عدم توفير مسكن مستقل للزوجة

7

العنف وتحكم بعض الأزواج

8

عدم الحفاظ على الأسرار الزوجية وتداولها خارج أسوار المنزل

9

انتشغال الزوجة عن الزوج والأبناء

10

الفشل في اختيار الشريك وضعف التواصل والانسجام



إعداد: رامي عايش - غرافيك: حسام الحوراني

بالأرقام

118

أكدت دائرة القضاء في أبوظبي، ممثلة بقسم التوجيه الأسري، أن التعديلات الأخيرة الخاصة بالمواد 118 و72 و75، تدعم استقرار الأسرة. وأوضحت أن المادة 118، أعطت القاضي مرونة في قبول الدعوى أو رفضها، في حال عدم ثبوت الضرر على المدعى عليه، أما إذا استمر الشقاق بين الزوجين، فللمتضرر أن يرفع دعوى جديدة.

72

أوضحت دائرة القضاء في أبوظبي، أن المادة 72 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2019، بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005، راعت حال الزوجة العاملة، فلم تعتبر خروج الزوجة من البيت بمقتضى الضرورة، أو للعمل، وفقاً للقوانين والنظم والأعراف، إخلالاً بالطاعة الزوجية.

طلاق بعد 4 أيام زواج.. والسبب شهو

نسي الاحتفاء بذكرى زواجهما
فطلبت الانفصال

قصص من الواقع

من وجودها في المكان الذي لم يعجبها على الإطلاق، وعلى الرغم من محاولات الزوج لإقناعها بالمكوث، لاسيما أن هناك عدة برامج وأنشطة سياحية، إلا أن جميع محاولاته باءت بالفشل، وصممت على الرجوع، ليقوم الزوج مجبراً بإلغاء الحجز رغم الخسارة المالية من وراء ذلك، وعادا بناءً على رغبتهما للدولة بعد أربعة أيام فقط، وسط دهشة أفراد أسرته، ومن المطار رفضت الزوجة العودة لمنزل الزوجية الذي تم اختيار كل قطعة فيه بإتقان وبناءً على ذوقها، وغادرت لمنزل أهلها،



حسن المرزوقي

قال المحامي والمستشار القانوني حسن المرزوقي: إن هناك الكثير من القصص الزوجية التي حرص فيها الزوجان على إنهاء العلاقة بينهما بناءً على إصرار الزوجة، فهناك قصة واقعية لزوجة شابة طلبت الطلاق بعد مرور أربعة أيام فقط من الزوج، بحجة أن الزوج حجز لقضاء شهر العسل في إحدى الدول العربية بعد أن وعدها بأنه سيكون في دولة أوروبية. وتابع: بما أن تفاصيل الدولة العربية لم تعجب الزوجة طلبت من الزوج العودة مباشرة لأرض الدولة، بحجة أنها تشعر بالملل

نساء لا يترددن في طلب الطلاق لأسباب برينها مقنعة بالنسبة لهن كالزوجة التي طلبت الطلاق لممارسة زوجها الكذب في كل شيء، وعندما طلبت منه أن يكون واضحاً وصادقاً في أفعاله وتصرفاته أوضح لها أنها لا تستحقه، وأخرى أيضاً طلبت الطلاق لاكتشافها أن فكر زوجها بعد طفولياً مقارنة بفكرها، واتهمته بأنه ذو أحلام تافهة. وهناك قن طلبت الطلاق لأنها ترى زوجها ذا شخصية ضعيفة لاحترامه الكبير لوالديه، وتعلقه بأخواته، وهي تفصل أن يكون زوجها صاحب شخصية قوية.

لا أحد يختلف أن الطلاق قد يكون الحل الأمثل لبعض الخلافات الزوجية خصوصاً إذا تعذر استمرار العلاقة بين الطرفين بعد استنفاد جميع الحلول والمحاولات، ولكنه في المقابل قد يكون جريمة اجتماعية، وقراراً أرعن مجرداً من المسؤولية، مثل حالات الطلاق لأسباب واهية، ومن هذه الحالات أن زوجة طلبت الطلاق لأن زوجها نسي الاحتفاء بذكرى زواجهما، كما أصرت أخرى على الطلاق بسبب شعورها بالملل مع زوجها، فحياتهما خالية من التجديد الذي رآته أمراً أساسياً في استمرارية حياتهما معاً. وهناك

الحكمة والصبر علاج إسلامي فعال للخلافات الزوجية

أكد الدكتور أحمد الحداد، كبير مفتين، مدير إدارة الإفتاء في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي، أهمية تسبّد الحكمة والصبر في العلاقات الزوجية، وعدم التسرع في طلب الطلاق لأسباب تافهة لا يقبلها العقل أو المنطق، حتى «لا تكون عاقبتها ندامة دائمة». ودعا الحداد إلى استخدام الإصلاح بين الزوجين من وعظ وهجر وتحكيم في حال حصول الاختلاف بينهما. وقال الحداد: «الكل يعرف أن الطلاق أبغض الحلال إلى الله تعالى، لما فيه من أضرار وخيمة على الناس أفراداً



أحمد الحداد

ومجتمعات، والكل يدرك هذه الأضرار، ومع ذلك تجد الكثير من الناس يبادر بالطلاق لأتفه الأسباب من اختلاف في الرأي أو تقصير في واجبات البيت أو عدم تلبية مطلب له أو لها، أو من أجل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي لا يرضاها أحد الزوجين، أو غير ذلك من الأمور البسيطة التي يمكن أن يتفادى الناس الطلاق عندها بشيء من الحكمة والصبر».

أزواج يفشلون في إقناع القاضي بتثبيت الطلاق

قال أحمد عبد الكريم، رئيس قسم الإصلاح والتوجيه الأسري في محاكم دبي، إن هناك أزواجاً يتقدمون إلى المحكمة بطلب الطلاق، ولكنهم ليسوا دائماً على حق، وإنهم يطلبونه رغبة في الابتعاد عن شركائهم، وإنهاء هذه العلاقة العظيمة معهم، و«الشاهد على ذلك، أن الكثير منهم يفشل في إقناع القاضي بالضرر الواقع عليهم من الطرف الثاني، لأن أغلب عرائض الدعوى أسبابها تافهة وغير موضوعية». وأكد أن «هناك خطأ متكرر الحدوث يرتكبه بعض الأزواج، وهو سرعة اتخاذ القرارات الخاطئة والمتسعة وقت وقوع الخلاف بينهم، وهو تقديم الطلاق على أي حل آخر، وهذا أمر خطير، لأنه ليس من الحكمة أن يكون القرار أكبر من الحدث نفسه، وبالتالي يجب على الزوجين أن يتركا لنفسهما مساحة للتفكير قبل اتخاذ القرار في حال ظهور أي مشكلة بينهما، ومن الحكمة أن يتم النظر لأبعاد القرار قبل اتخاذه».



أحمد عبد الكريم

تأهيل المقبلين على الزواج يحقق الاستقرار الأسري

دعت الدكتورة نعيمة عبد اللطيف قاسم إلى ضرورة زيادة الدورات التوعوية والإرشاد للمقبلين على الزواج تتضمن موضوعات حول الحقوق الزوجية والقضايا الاجتماعية، ووضع العديد من الضوابط على إجراءات الطلاق، بما يسهم ذلك في تحقيق الاستقرار الأسري. وأضافت الدكتورة نعيمة: «لا يأتي الطلاق الواهي إلا بناء على عدة أسباب تتمثل في جهل الزوجين أو أحدهما بمعنى الزواج، مع اختلاف طبيعة البيئة التي انحدرا منها، بما يؤدي ذلك إلى سرعة الاختلاف بينهما على أي من الأمور الحياتية، إلى جانب تدخل أي من أفراد الزوجين بينهما بما يؤدي إلى تصاعد المشكلات وتفاقمها».



نعيمة قاسم

ونوّهت إلى نقطة مهمة مفادها أن التفاهم هو مفتاح السعادة الزوجية والطريقة المثلى لحل أي مشكلة تواجه الزوجين بعيداً عن المشاحنة والعصبية التي لا تولد إلا المشاكل.

أبنائه لأكثر ما يحق له الآن وتمكينه من رؤيتهم لعدة أيام متواصلة بدلاً من عدد ساعات معينة أسبوعياً بحسب سن الأطفال.

تعديلات جيدة

وأوضحت المحامية هدية حماد أن التعديلات ستجعل المرأة تستصعب الطلاق بدلاً ما كانت تستسهله، حيث إن المادة 118 من القانون المعدل يقضي برفض دعوى الطلاق في حال عدم إثبات الضرر، فبذلك سيحد التعديل من حالات الطلاق في حال كان الضرر غير مثبت ويخضع لرغابتها فقط دون وقوع ضرر.

3 نقاط مهمة

ورأت المحامية ربيعة عبد الرحمن أن تعديلات قانون الأحوال الشخصية شملت 3 نقاط مهمة، الأولى رفض الدعوى في حال عدم إثبات الضرر وعلى أن يرفع المتضرر دعوى جديدة في حال استمرار الشقاق، وهذا التعديل جوهرى وسيشكل فارقاً كبيراً في شأن الحد من قضايا الطلاق والتفريق بين الزوجين. وأضافت: «أما الثانية فهي تمكين الزوجة من العمل حتى ولو رفض زوجها، إلا إذا تعارض ذلك مع مصلحة الأسرة، والتي تقضي بحرية عمل المرأة دون تسلط زوجها وإجبارها على عدم العمل في حال كان ذلك لا يضر بأسرتها». وتابعت: «أما النقطة الثالثة فهي تحديد حالات سقوط النفقة والتي استمدت أحكامها من صحيح الدين الإسلامي وشريعته الفراء، وجاءت لتحديد الأطر التي يجب على الزوجة اتباعها مع زوجها، فلا يجب أن تمنع الزوجة نفسها عن زوجها، أو منعه من الدخول إلى بيت الزوجية».

الإصلاح بين الزوجين

وقال المحامي سعود بالحاج إن «الناظر في المرسوم بقانون رقم 8 لسنة 2019 والمعدل لبعض أحكام القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية، يرى بوضوح وجلاء أنه ما جاء إلا محافظاً على كيان الأسرة، مرسخاً دعائمها، ومعلياً لواء رباطها المقدس».

وأضاف «لعل أبرز ما تناولته نصوص التعديل الجديد هو حكم المادتين (120-118) فاستلزمت المادة (118) ثبوت الضرر للقضاء بالتطليق وإلا رفضت الدعوى، فإذا ما استفحل الشقاق بين الزوجين واستمر كان للمتضرر أن يرفع دعوى جديدة، وهنا ولاستحكام الشقاق بين الزوجين فإن القاضي يعين حكّمين للإصلاح بينهما وذلك إذا ما تعذر على لجنة التوجيه الأسري والقاضي الإصلاح».

إثبات الضرر

وأوضح المحامي علي مصبح أنه يجوز للمحكمة رفض دعوى الطلاق في حال لم يتم إثبات الضرر بين الزوجين. وبين أن ثمة أسباباً واقعية مصيرية تستحق الزوجة أو الزوج بموجبها طلب الطلاق، ويكون منصوصاً عليه بموجب القانون، سواء بعد تقديم المستندات أو عند سماع الشهود أو بتقرير الحكّمين.

وفي المقابل، رأى أن تعديلات قانون الأحوال الشخصية حدت من حق المرأة في طلب الطلاق والتفريق، كما أنها لم تحدد موقف دعاوى الطلاق الحالية التي مازالت منظورة ولم يصدر بحققها حكم بعد، فلم تشر إليها إن كانت التعديلات ستطبق بأثر رجعي في ذات القانون أم لا، مطالباً بضرورة تسريع مراحل دعاوى الطلاق في حال معاودة رفعها للضرر والشقاق للفصل فيها من الجلسة الثانية طالما أصر الطرفان على عدم الصالح. واقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية من حيث حق الأب في رؤية

وجوهرية من ضمنها رفض دعوى الطلاق في حال عدم ثبوت الضرر.وفي هذا الإطار، أكد أعضاء في المجلس الوطني الاتحادي وقانونيون أن تعديلات قانون الأحوال الشخصية الأخيرة تسهم في الحد من حالات الطلاق في حال عدم إثبات الضرر خاصة قضايا «الطلاق المزاجي» وغير العقلاني ولأسباب بسيطة، مشيرين إلى أن إثبات الضرر يتطلب صدور حكم جزائي أو شاهدين أو اعتراف الطرف المدعى عليه. وذكروا أن التعديلات تطرقت إلى مصلحة الأسرة بشكل عام وعدم السماح لحدوث الطلاق لأسباب واهية، متوقعين أن تسهم هذه التعديلات في انخفاض معدل الطلاق إلى أكثر من 50%.

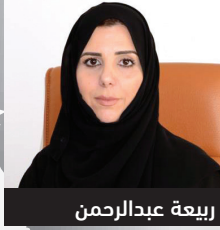
المزاجي الرباط المقدس



إبراهيم التميمي



سعود بالحاج



ربيعة عبدالرحمن



علي مصبح

توصيات البكاء

زيادة توعية المقبلين على الزواج.

تسريع دعاوى الطلاق في حال معاودة رفعها للضرر.

عدم السماح بتدخل الأطراف الخارجية في الخلافات.

الحفاظ على الأسرار بين الزوجين

الابتعاد عن الرغبة في الانتقام بين الزوجين

تجنب الإكثار من الطلبات أثناء الخلافات

أشارت دائرة القضاء بأبوظبي، إلى أن قسم التوجيه الأسري، نجح خلال عام 2019، في تسوية أكثر من 7 آلاف نزاع أسري، تم التصالح فيها بين الأطراف المتنازعة. وأوضحت أن التعديلات تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسر، ودعم وتعزيز تماسكها، بحيث تكون الأسرة مستقرة، قادرة على تجاوز النزاعات الأسرية، والحد من حالات الطلاق.

7000

قالت دائرة القضاء بأبوظبي: وسعت المادة 75 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2019، بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2005، مفهوم سكن الزوجية، حيث يسكن الزوجان في مسكن الزوجية، وفي حال الخلاف بين الزوجين على القاضي، مراعاة مصلحة الأسرة، مشيرة إلى أن التعديلات سوف تسهم في تقليل عدد قضايا الطلاق، ولن تقبل إلا القضايا الجديدة.

75

السفر والمسكن ومصاريف المعيشة.. مواقف ساذجة تنتهي بالطلاق

تسافر خارج الدولة مع صديقاتها، مدعية أنه يقدّر حريتها، وأنه غير واثق بها، فحوّرت أسباب عدم السفر إلى مشاكل وصلت إلى الطلاق بينهما، وهدم الأسرة بالكامل. ومن القصص أن زوجاً طلق زوجته «الموظفة» لأنها امتنعت عن مشاركته في مصاريف المعيشة والسفر، إذ كان يقاسمها مناصفة فواتير الأكل والشرب، خصوصاً في المطاعم، ويجبرها على دفع نصف مصاريف السفر من تذكار وفنادق ومطاعم وتذاكر دخول بعض الأماكن والمتنزهات والألعاب، ظناً منه أن الحياة الزوجية تكون بتقسيم المصاريف بين الزوجين، خصوصاً إذا كانت الزوجة موظفة.

من حالات الطلاق ذي الأسباب الواهية أن زوجة طلبت الطلاق كون زوجها لم يتمكن من تلبية طلبها في السفر إلى خارج الدولة أسوة بأخواتها، واختلقت المشاكل حتى وصلت إلى أروقة المحاكم ظناً منها أنها من واجبات الزوجية. وفي إحدى الحالات طلبت زوجة الطلاق كون الزوج لم يستأجر لها فيلا أكبر من المسكن الحالي الذي تعيش معه فيه، بالرغم من بحيوته، وأنه لم يسجل الأبناء في مدارس خاصة ذات مستوى عالٍ من الرسوم، بالرغم من عدم مقدرة الزوج على سداد هذه المبالغ الكبيرة. زوجة أخرى طلبت الطلاق كون زوجها منعها أن

العسل

ولم يفهم الزوج ما أسباب قيامها بذلك. وأضاف: بدأت المفاوضات بين الزوج والزوجة وأهلها لمعرفة أسباب ما حدث، وجاءت الصدمة بأن سبب ما حدث هو عدم إيفاء الزوج بوعده في قضاء شهر العسل في دولة أوروبية، الأمر الذي أصاب الزوجة بالإحراج وسط أفراد أسرته، خاصة أخواتها وصديقاتها المقربات اللاتي كن يطالبنها بوضع الصور السياحية على حسابها على شبكات التواصل الاجتماعي، وهن لا يعلمن بوجودها في دولة عربية بعدما أخبرت الجميع بسفرها مع زوجها إلى أمريكا، وبالفعل قامت الزوجة برفع دعوى طلاق للضرر لتلك الأسباب، واستمرت الدعوى أكثر من ثلاث سنوات بالمحكمة.